أكد أنه يشمل جميع من له علاقة بالقضية

الدمخي: تقرير لجنة التحقيق في حادثة الأمطار متكامل

قال رئيس لجنة التحقيق في حادثة الأمطار النائب د.عادل الدمخي إن التقرير الذي خرج من اللجنة متكامل ويشمل جميع من له علاقة بالقضية ويتضمن تقرير ديوان المحاسبة وتوصياته، معربًا عن أسفه لتشكيك البعض في التقرير بعدم شموليته.

وقال الدمخي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن تقرير اللجنة تضمن توصيات وملاحظات ديوان المحاسبة بالكامل، وكذلك التوصيات الواردة في تقرير اللجنة، والواردة في تقريري لجنة تقصي الحقائق المقدم في يناير 2019، والزم الحكومة الأخذ بهذه التوصيات، ووضع جدول زمني لتنفيذها.

وبين أن اللجنة البرلمانية استعانت بتقرير اللجنة المشكلة من وزارة الأشغال وهيئة الطرق لحصر الأضرار، مؤكدًا أن اللجنة ذكرت في تقريرها أسماء شركات ومكاتب استشارية في جدول يتضمن عقود المشاريع التي حصل فيها الضرر والمشرفين عليها ومواضع الخلل والجهات المنفذة.

وبين أن التقرير لم يقتصر على ذكر أسماء الشركات المسؤولة عن تطاير الحصى وأضرار الأمطار بل تناول أيضًا الشركات المسؤولة عن الأضرار التي حصلت بوزارة الكهرباء وإدارة الطيران المدني ووزارة الصحة، منوهًا بأن توصيات اللجنة تطالب بمحاسبة كل الشركات التي تقع عليها المسؤولية وكذلك الموظفين الذين سلموا لها المشاريع.

وأفاد بأن اللجنة حملت المسؤولية أيضًا للرئيسين السابق والحالي لمجلس الوزراء بسبب مسؤوليتهما عن عدم تفعيل القوانين وعدم التنسيق مع الإدارات والأجهزة المختلفة وعدم إنشاء الأجهزة المتخصصة والتأخر في تعويض المواطنين، كما حملت المسؤولية لوزارة الأشغال والمؤسسة العامة للرعاية السكنية وبلدية الكويت وغيرها من الجهات.

ومن جانب آخر، ناشد الدمخي سمو الأمير موقفًا أبويًا مع أبنائه من فئة (البدون)، معربًا عن أسفه لإقدام شاب من أبناء هذه الفئة على الانتحار أمس.

وقال «فجعنا بالأمس بحادثة انتحار شاب من (البدون) وقد بحثنا في لجنة حقوق الإنسان حوادث الانتحار أو محاولة الانتحار ووجدنا أنها تتكرر، والجهات المعنية تبرر هذه الحوادث بأسباب أخرى بعيدًا عن المعاناة ولا يريدون وضع الإصبع على الجرح»، مؤكدًا أن هناك لنا ومعاناة ومآسي تواجه أبناء هذه الفئة في مختلف المجالات.

وبين أن اللجنة أعدت قانونًا أسمته قانون الحقوق المدنية والاجتماعية لهذه الفئة ولكن تمت محاربة اللجنة بسبب هذا القانون رغم أنه لا يتناول التجنيس ولا التركيبة السكانية، مشددًا على أن هذا القانون ينحصر في أبسط الحقوق المدنية التي يطلبها الإنسان.

وقال «لو افترضنا أن أحداد البدون كانوا مخطئين فيكف نتعامل مع الأجيال التي تعيش بيننا بناء على الأخطاء السابقة للحكومة؟ وألا يجب أن يتمتعوا بحقوقهم الإنسانية والمدنية»؟

وأضاف «الكل يعرف حرمة الإقدام على الانتحار ولكن هناك أيضا حرمة للظلم وانتهاك حقوق البشر، فلا يجوز ما يحصل بأن حاربتموهم حتى في حساباتهم البنكية وأعمالهم التجارية، وحتى لا يتم السماح بعملهم في الوزارات بنظام الأجر مقابل العمل».

وأكد أن قانون الحقوق المدنية لا يؤثر في سير التعامل مع هذه الفئة بل إنه يعزز تعامل الدولة معهم بطريقة حضارية، وتكون المؤسسات المختصة مثل الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية جزءًا من القانون.

وأبدى خشيته من تكرار فاجعة الانتحار والضغوط التي تحصل في الكويت وهي دولة تتغنى بالإنسانية وأميرها هو امير الإنسانية.

وقال إن الجهاز المركزي لم يحل المشكلة بل زادها تعقيدًا وأحرجنا رسميًا مع دول أخرى قريبة منا اعترضت على هذا النهج وعلى أي أساس يسبب أشخاص لهذه البلدان»، مبينًا أن هناك شكًا في قانونية الطريقة التي يتم العمل بها في تحديد جنسيات هذه الفئة.

وأضاف أن «وزير الداخلية مسؤول ويجب التحقيق في حادثة الانتحار وأسبابها بشفافية وسيكون لنا موقف في لجنة حقوق الإنسان والمساءلة عن هذا الظلم الحاصل» مجددًا دعوته لتغيير إدارة الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية والتعامل بنهج جديد يختلف عن هذا النهج المؤذي للبشر.

وكان الدمخي قد طالب أول أمس بإحالة تقرير اللجنة إلى النيابة ومحاسبة المسؤولين إداريًا وتحويل من يثبت عليه شبهة جنائية إلى النيابة العامة.

وأكد الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن مجلس الوزراء يتحمل مسؤولية البطء والتأخير في هذا الأمر.

وأكد الدمخي ضرورة الإسراع بتعويض المتضررين وإصلاح الطرق، وإنشاء محطة أم الهيمان للصرف الصحي، مع حماية المناطق الجديدة من مخاطر السيول.

كما أكد ضرورة إنشاء مصنع وطني متكامل للأسفلت، ورفع كفاءة المهندسين الكويتيين.

وقال الدمخي إن تقرير اللجنة المكون من أكثر من ٩٥٠ صفحة تضمن النواحي الفنية والمهنية كما تضمن المسؤوليات السياسية.

ولفت إلى أن التقرير أوضح أسباب هذه الحادثة والاستعدادات الحكومية وتعامل الشركات معها، وملاحظات الأجهزة الرقابية، وتقييم أداء المسؤولين وخطط وتصورات الأجهزة المختصة.

وبين أن تكليف مجلس الأمة اللجنة كان واسعًا ولم يختص فقط بغرق مدينة صباح الأحمد إنما تناول نفق المنقف وغرق الفحيحيل وتطاير الحصى أو غيره.

وقال إن هذا التوسع في التكليف استدعى عملا كبيرًا جدًا والنظر في كل التوصيات ونتائج التحقيق السابقة وتقارير ديوان المحاسبة، كما تم الإستعانة بجميع المختصين مثل جمعية المهندسين، وتم تكليف ديوان المحاسبة إعداد تقرير فني حول هذه الحادثة لذلك تأخر إعداد تقرير اللجنة لأنه تم تسلم تقرير ديوان المحاسبة نهاية ابريل ٢٠١٩.

وذكر أن اللجنة عقدت ٢٢ اجتماعًا بكل الجهات الحكومية المعنية والشركات والمسؤولين الذين وجهت لهم الاتهامات.

وأضاف الدمخي «فوجئنا بالهجوم من قبل البعض على هذا التقرير، بسبب جرأتنا في ما ذكرناه بالتقرير وتطرقنا للمسؤول السياسي لهذه الحادثة بخلاف التقارير الأخرى التي تطرقت للنواحي الفنية المهنية».

وأوضح أن التقرير أكد أن المشكلة ستعود مرة أخرى إذا لم تعالج الأسباب الرئيسية.

وذكر أن التقرير بين أن من الأسباب عدم وجود جهاز أزمات وكوارث لدى مجلس الوزراء لا يقتصر دوره على مشكلة الأمطار، على أن توفر له إمكانيات ضخمة للوقاية من الأزمات وفق دراسات علمية.

وبين أن من الأسباب أيضًا عدم وجود دراسة علمية عن السيول منذ أمطار الجهراء ١٩٩٧.

ولفت إلى أن التقرير تضمن الإشارة إلى مشكلة عدم تفعيل القوانين كما هو الحال في قانون إنشاء الهيئة العامة للطرق الذي صدر في ٢٠١٤ ولم يفعل.

وبين أن من أخطاء هذا القانون عدم ترؤس وزير الأشغال مجلس إدارة الهيئة حتى يتم التناغم بين الهيئة والوزارة.

وقال إن التقرير تطرق أيضًا إلى غياب التنسيق بين أجهزة الدولة والذي بينته كل تقارير الأجهزة الرقابية.

وأشار إلى أن المسؤول عن ذلك وفق المادة ١٧٠ من الدستور رئيس مجلس الوزراء الذي يرأس لجنة الخدمات في مجلس الوزراء المسؤولة عن التنسيق بين الوزارات في المشروع الواحد.

وذكر أنه بسبب عدم قدرة الحكومة على التنسيق في ٢٠٠٩ تم استثناء ٦ مناطق سكنية منها مدينة صباح الأحمد ما تسبب في عدم اكتمال البنية التحتية فيها، وكان من المفترض أن يتم إلزام الجهات المعنية بإكمال الخدمات مثل تصريف الأمطار والصرف الصحي في المناطق السكنية بدلًا من استثنائها.

وأشار الدمخي إلى وجود توصيات منذ ٢٠١٣ لم تنفذ، كما أن تقارير ديوان المحاسبة في ٢٠١١ أوضحت بأن طريقة الصيانة التي تتبعها وزارة الأشغال خاطئة، وفي ٢٠١٧ بين الديوان أن وزارة الأشغال لم تغير أداءها واستمرت بالخطأ ولم تأخذ بالتوصيات.

وأضاف أن تقرير اللجنة تضمن من بين توصياته مطالبة وزير الأشغال أن يقدم تقريرًا كل ٤ أشهر لمجلس الأمة والالتزام بالتوصيات وتنفيذها دون تأخير حتى لا يتعرض للمساءلة السياسية.

وقال الدمخي إن الشارع الذي كان يؤدي إلى ميناء عبدالله وتم إدخاله إلى مدينة صباح الأحمد هو المتسبب من إغراقها، وأن سيول هضبة الأحمدي هي من أغرقت نفق المنقف لأن شركة نفط الكويت عملت عبارات تصريف للأمطار عبر شارع ٤٠ و٣٤.

وأكد أنه إذا لم يتم توجيه هذه العبارات إلى البحر فسوف تتكرر هذه الحادثة، لكن الحكومة للأسف تلقي اللوم على كثرة الأمطار وليس على من جرفها من هضبة الأحمدي.

وشدد على ضرورة عمل سدود وبحيرات صناعية حتى لا تغرق المناطق السكنية معتبرًا أن ذلك «توجيه وإنذار للحكومة للعمل على تنفيذ هذه التوصيات».

وأكد الدمخي ضرورة إكمال البنية التحتية لمدينة صباح الأحمد ومدينة غرب عبدالله المبارك، ومعالجة مجرى السيول ومحاسبة المكاتب الاستشارية المسؤولة عن التنفيذ.

وطالب مجلس الوزراء بمعالجة القرار الذي اتخذ في ٢٠٠٩ باستثناء المدينتين من شرط عدم السماح بالسكن فيها إلا بعد اكتمال البنى التحتية لها.

كما طالب (الإسكان) بعمل أحواض لتجميع الأمطار، و(الأشغال) بربط مجاري الأمطار بالصرف الصحي، و(البلدية) بتضمين المخطط الهيكلي للمناطق دراسة متكاملة عن السيول، مثلما تم في منطقة المطلاع بعمل أحواض وإلزام الاستشاري بعمل دراسة حول السيول.

وحمل الدمخي مسؤولية تطاير الحصى لجميع المسؤولين المعنيين في هذا الأمر لأن الأضرار جسيمة، كما حمل مكاتب الشركات المسؤولية، وأيضا المسؤولين والموظفين الذين وقعوا على إخلاء الطرف وتسليم الواقع النهائي بالرغم من الأخطاء مؤكدًا ضرورة محاسبتهم.

وقال الدمخي إن اللجنة أوصت بضرورة الضمان العشري (مدة ١٠ سنوات) على الشركات بحسب فتوى إدارة الفتوى والتشريع، وتطبيق المادة ٨٥ البند الرابع من قانون المناقصات الخاصة بالجزاءات بعدم دخول أي شركة للمناقصات حتى تتم تسوية أي خلاف لديها.

ولفت الدمخي إلى أن التقرير تطرق لمشكلة عقود الصيانة في وزارات الأشغال والتربية والصحة والأوقاف والتي تسبب مشاكل كبيرة جدًا وتهدد أرواح المواطنين، مؤكدًا أهمية الأخذ بالحلول الواردة في الدراسات الفنية وتقارير ديوان المحاسبة ولجان تقصي الحقائق.

عادل الدمخي

- ضرورة الإسراع بتعويض المتضررين وإصلاح الطرق وإنشاء محطة أم الهيمان للصرف الصحي
- توصيات اللجنة تطالب بمحاسبة كل الشركات التي تقع عليها المسؤولية
- حملنا المسؤولية للرئيسين السابق والحالي لمجلس الوزراء بسبب عدم تفعيل القوانين
- انتحار بدون فاجعة ونخشى من تكرارها في بلد يتغنى بالإنسانية

حاربتم البدون حتى في حساباتهم وأعمالهم التجارية...إلى متى هذا الضغط على حقوق البشر؟

ماجد المطيري لتسمية أحد الشوارع الرئيسة في الفروانية باسم العقيد مشعل الدويش

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحا برغبة لتسمية أحد الشوارع الرئيسة في محافظة الفروانية باسم العقيد مشعل بدر الدويش.

وقال المطيري في اقتراحه: تخليدا لذكرى الرموز الوطنية المخلصة الذين أفنوا حياتهم في العطاء المستمر لخدمة الكويت وأهلها، وحتى يكون أمثال هؤلاء نبراسا للأجيال القادمة، ونظرا للمسيرة الحافلة بالعطاء والإنجازات، وحتى يكون قدوة للأجيال القادمة ونهجا يحتذى به، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تسمية أحد الشوارع الرئيسة في محافظة الفروانية باسم العقيد مشعل بدر الدويش.

بهدف النهوض بالعمل الرقابي وتعزيز مبادئ المصداقية والدقة والشفافية

«المحاسبة»: نتطلع لتأهيل الكوادر الوطنية الشابة في مجالات التدقيق

أكد رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة عادل الصرعاوي تطلع «المحاسبة» الدائم إلى تأهيل الكوادر الوطنية الشابة في مجالات التدقيق المختلفة لاسيما التدقيق الداخلي وذلك بهدف النهوض بالعمل الرقابي وتعزيز مبادئ المصداقية والدقة والشفافية.

وقال الصرعاوي في كلمة خلال حفل تدشين مشروع الديوان التدريبي (بصمة رقابي) اليوم الاثنين إن الديوان حرص على إعداد هذا المشروع الطموح لتدريب وتأهيل عدد من الخريجين الجدد للعمل في مجال التدقيق الداخلي، وأوضح أن اختيار المتدربين يتم وفق معايير مهنية لإشراكهم ببرامج تأهيلية تكسبهم مهارات فنية عالية في مجال التدقيق والتعرف على الأساليب الحديثة المطبقة في هذا الشأن.

وأشاد بمرئيات المشروع ودعمه لقدرات وحدات التدقيق الداخلي بالجهات المشمولة برقابة الديوان ومعاونتها على أداء مهامها بكفاءة عالية.

وبين أنه من خلال الدراسة التي أعدها الديوان بناء على طلب لجنة الميزانيات والحساب الختامي بمجلس الأمة تبين عدم وجود وحدات للتدقيق الداخلي لدى العديد من الجهات الحكومية مضيفا أن (المحاسبة) تبني المشروع لدعم وحدات التدقيق الداخلي في الجهات المشمولة برقابته، من جهتها قالت رئيسة قسم التعليم المهني المستمر بإدارة التدريب والعلاقات الدولية في (المحاسبة) نورة القعود في كلمة مماثلة إن الديوان تبنى هذا المشروع لاستقطاب الخريجين الجدد تخصص (محاسبة وتمويل) الحاصلين على تقدير جيد.

وأشارت القعود الى انه سيتم تأهيل المشاركين في البرنامج في عدة برامج تخصصية تكسبهم المهارات اللازمة للعمل بإدارات التدقيق الداخلي لدى الجهات المشمولة برقابة الديوان.

وأضافت أن البرنامج يمتد ثلاثة أشهر ويتكون من قسمين نظري وميداني مبينة أنه تم الاتفاق مع عدد من الجهات المشمولة برقابة الديوان لتدريب المشاركين ومنهم بنك الكويت المركزي ومؤسسة البترول الكويتية والبنك التجاري الكويتي إضافة إلى جهات أخرى. وذكرت أن المتدربين سيحصلون على شهادة معتمدة من الديوان في مجال التدقيق الداخلي لاجتيازهم البرنامج التدريبي اضافة إلى مكافأة مالية شهرية قدرها 800 دينار كويتي (نحو 2,6 ألف دولار أمريكي). ويعقد البرنامج في شهر أكتوبر المقبل ويستمر ثلاثة أشهر ويأتي تفعيلا لاستراتيجية ديوان المحاسبة 2016-2020 الهادفة لنشر قيمة الجهاز ومنفعته بين أفراد المجتمع وتعزيز المصداقية للعمل الرقابي وإيصال رسائل الديوان الرقابية للجهات المستفيدة والمجتمع.

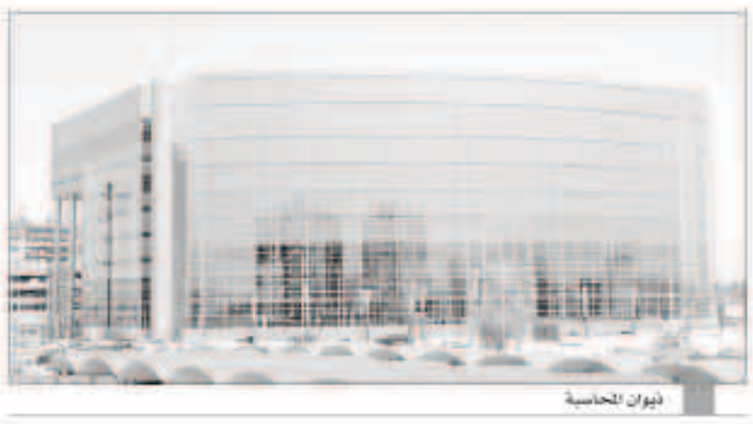
ديوان المحاسبة

الحويلة لإنشاء مشفى متخصص في العلاج الطبيعي وافتتاح معاهد ومدارس تدريبية

محمد الحويلة

أعلن النائب محمد الحويلة عن تقديمه اقتراحا برغبة، بإنشاء مشفى متخصص للعلاج الطبيعي مزود بأحدث الأجهزة، وافتتاح معاهد ومدارس متخصصة في التدريب على العلاج الطبيعي، وفتح مراكز العلاج الطبيعي في الفترة المسائية، والسماح بإيفاد الحالات التي تستدعي العلاج بالخارج.

وقال الحويلة في اقتراحه: يعد العلاج الطبيعي من فروع الطب الحديث وله دور كبير في إعادة تأهيل المريض بعد الإصابة سواء من أصيب بجلطة دماغية انعكست على أطرافه، ما يتطلب اخضاعه إلى (كورس) علاج طويل في طريق عودته إلى الحياة الطبيعية، أو من تعرض إلى كسر في أحد أطرافه وما ينتج عن ذلك من تصلبات ترافق عملية التجبيس الأمر الذي يتطلب معه علاجا طبيعيا بتمرين العضلات والمفاصيل على العودة إلى وضعها الطبيعي، وكذلك الحالات المختلفة للأطفال المصابين بأمراض الشلل والإعاقات الجسدية للتنوعة وتزايد حالات الإعاقة وكذلك عشاشة العظام، حتى كبار السن ومن أصيبوا بخشونة العظام وغيرها من أمراض الشيخوخة يخضعون للعلاج الطبيعي للتخفيف من تداعيات المرض وآلامه.

كذلك يعتبر العلاج الطبيعي من مقومات العلاج بعد العمليات الجراحية، والكثير من المرضى ممن يتعافون من العمليات الجراحية خاصة في حالات الكسور وغيرها يحتاجون إلى فترة علاج طبيعي مستمر وتحدد لهم مواعيد للعلاج الطبيعي بعد خروجهم من المستشفى، كما أن تحديد المواعيد لحالات العلاج حاليا يصل إلى ما يزيد على 3 أسابيع أو ما يعادل شهرين للموعد في الفترة الصباحية فقط وذلك يشكل عائقا للكثير من المرضى خاصة أن منهم الطلبة والموظفين ولا يستطيعون المداومة على العلاج الطبيعي في هذه الفترة. وعلى ذلك ولأن حق الرعاية الصحة مكفول دستوريا وفق المادة 11 من الدستور «تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية». لذا أتقدم بالاقتراح بأغية التالي:

-1 إنشاء مشفى متخصص للعلاج الطبيعي على أن يزود بأحدث الأجهزة في هذا التخصص ونشر ثقافة العلاج، خصوصا مع أهمية العلاج، والعمل على تأهيل الكفاءات الكويتية، والاحتكاك مع الخبرات العالمية من خلال الابتعاث خاصة مع تطور علم العلاج الطبيعي بشكل مستمر، حتى أصبح يتدخل في مجالات طبية أخرى مثل كسور العظام، وأمراض الهيكل العظمي، وإصابات الأعصاب، والشلل الدماغي، وصحة إصابات صحة المرأة، وإصابات النخاع الشوكي.

-2 افتتاح معاهد ومدارس متخصصة في التدريب على أساسيات العلاج الطبيعي.

-3 فتح مراكز العلاج الطبيعي في الفترة المسائية بالمستشفيات الحكومية طوال أيام العمل في الأسبوع، بما فيها مستشفى الرازي ومستشفى الطب الطبيعي مع توفير سيارات لنقل الحالات التي تستدعي نقلها من وإلى المستشفى والبيت وبالعكس.

-4 السماح بإيفاد الحالات التي تستدعي علاجا طبيعيا متخصصا للعلاج في الخارج على نفقة الدولة، لحين تجهيز مراكز متخصصة ومتقدمة في الكويت.